

# بيعتان فـي بيحة

## دراسة فـقهية مقارنة

د. ياسر بن عبدالرحمن العدل



رقم الإيداع القانوني (الخاص بهذا البحث)  
في الخزانة العامة (المكتبة الوطنية) للمملكة المغربية:  
(2019 MO 0004)  
ردمك: (978-9954-607-85-5)

ISBN 978-9954-607-85-5



9 7 8 9 9 5 4 6 0 7 8 5 5



## بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على خير المرسلين وإمام المتقين،  
 محمد بن عبد الله، عليه أفضض صلاة وأتم تسلیم، أما بعد:  
 فإن الإسلام قد نظم المعاملات المالية تنظيماً دقيقاً تجلی فيه عظمة  
 الشريعة وحكمتها، كما تجلی في ذلك أيضاً رحمة الله ولطفه وتوسعته على  
 خلقه؛ حين كان الأصل فيها الحل والإباحة، وأنه لا يحرم منها إلا ما دل  
 الدليل على تحريمه، فالحلالُ واسعٌ لا حد له، والحرامُ مقيدٌ محصور<sup>(1)</sup>.  
 والناس في كل عصر ومكان لا غنى لهم عن البيع والشراء، ولأجل ذا  
 حرص فقهاء المسلمين على بيان أحكام البيع ومسائله تأصيلاً وتفريعاً، وفي  
 عصرنا هذا جدّ كثیر من المعاملات المالية مما يحتاج معه إلى تحرير كثیر  
 من مسائل البيوع وتحقيقها؛ ليصح البناء عليها والإلحاق بها.  
 ولما كانت المعاملات المالية مبنية على الحل والإباحة كانت العناية  
 بالمناهي الواردة فيها أكثر، وبيان معانی النهي فيها أهم، ومن مشهورات  
 المسائل في هذا: مسألة بيعتان في بيعة. والتي سيكون هذا البحث في دراستها  
 دراسة فقهية حديثية، والله وحده المسؤول الإعانة والتوفيق.



(1) انظر: البناءية في شرح الهدایة للزیلیعی (8/3) ومواهب الجلیل (4/227) والحاوی الكبير  
 للماوردي (5/3) والمغنى لابن قدامة (3/480)، ومجموع الفتاوی لابن تیمیة (28/386)  
 وإعلام الموقعن لابن القیم (3/108) والموافقات للشاطبی (1/440).



**أهمية الموضوع**

تكمّن أهمية مسألة البحث (بيعتان في بيعه) في كثرة الخلاف فيها فقههاً وحديثاً قدِيماً وحديثاً، وفيما لها من أثر على العقود، لا سيما العقود المعاصرة؛ لدخولها في كثير منها، وتأثيرها على حكمها.

**أسباب اختيار الموضوع**

من أهم الأسباب:

- 1 كثرة الخلاف في هذه المسألة واتساعه.
- 2 ما لهذه المسألة من أهمية وتأثير على كثير من صور العقود الحديثة.
- 3 توجيه بعض أساتذتي في مرحلة الدراسة لبحث هذه المسألة والعنابة بها.

**الدراسات السابقة**

ما كان لهذه المسألة من الأهمية في باب المعاملات المالية ما سبق ذكره، كانت الدراسات والبحوث فيها متعددة، منها ما يكون ضمن بحث مسائل في المعاملات المالية، ومنها ما يكون بحثاً مستقلاً لها، ولعل من أهم البحوث المعاصرة ممن بحث هذه المسألة باستقلال - مما وقفت عليه - ما يلي:

- 1- البيعتان في بيعه والصفقات في صفقة. للدكتور نزيه حماد ضمن بحوث فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، الصادر من دار القلم في دمشق عام 1421هـ.
- 2- أحاديث النهي عن صفقتين في صفقة واحدة، سندها ومتناها وفقهها.

للدكتور علي القره داغي، في كتابه: بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة،



الصادر من دار البشائر بيروت عام 1422هـ.

3- حكم اجتماع العقود في صفة واحدة. للدكتور حمد عزام، بحث منشور في المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية التابعة لجامعة آل البيت- المجلد الثالث- العدد الأول الصادر في عام 1428هـ.

وكل واحدة من هذه الدراسات تميزت في جانب من جوانب هذا الموضوع، وأرجو أن يكون هذا البحث مضيّفاً لبعض جوانب هذا الموضوع ومباحث هذه الدراسات من ناحية فقهية وحديثية.



## خطة البحث

خطة هذا البحث تشتمل على مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهارس، وهي كما يلي:

**المقدمة:** وتتضمن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة فيه، وخطة البحث.

**المبحث الأول:** وفيه تعريف البيع وحكمه وحكمته، وذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف البيع.

المطلب الثاني: حكم البيع وحكمته.

المطلب الثالث: البيوع النهي عنها.

**المبحث الثاني:** ويتضمن دراسة مسألة النهي عن بيعتين في بيعة حديثاً وفقهاً، وبيان الفرق بين النهي عن بيعتين والنهي عن صفقتين، وذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأحاديث الواردة في النهي عن بيعتين في بيعة.

المطلب الثاني: معنى بيعتين في بيعة.

المطلب الثالث: الفرق بين بيعتين في بيعة وصفقتين في صفقة.

**الخاتمة:** وتشتمل على نتائج البحث وأهم ما جاء فيه.

**الفهارس:** وتشتمل على فهرس الأحاديث النبوية، والمصادر والمراجع، والموضوعات.



## المبحث الأول

### وفيه تعريف البيع وحكمه وحكمته



### المطلب الأول: تعريف البيع

البيع لغة: مصدر باع، يقال: باعه بيعه بيعاً ومبيناً. وهو مطلق المبادلة، وكذلك الشراء، فالبيع يأتي بمعنى البيع وبمعنى الشراء فهو من الأضداد على اصطلاح اللغويين، وأكثر الاستعمال: بعثه: إذا أزالت الملك فيه بالعاوضة. واشتريته: إذا تملكته بها.

وأما اشتراق البيع فالأكثر على أنه من البايع؛ لأن كل واحد منهم يمد باعه للأخذ منه، ويحتمل أن كل واحد منهم كان يباع صاحبه أي يصافحه عند البيع، ولذلك يسمى البيع صفة<sup>(1)</sup>.  
وأما البيع اصطلاحاً، فقد اختلفت عبارات أصحاب المذاهب في تعريفه:

قال الحنفية: "هو مبادلة المال المتقوم بمال المتقوم تملكأً وتملكأً"<sup>(2)</sup>.  
وقال المالكية: "هو عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لذة"<sup>(3)</sup>.  
وقال الشافعية: "هو مقابلة مال بمال أو نحوه تملكأً"<sup>(4)</sup>.  
وقال الحنابلة: "هو مبادلة عين أو منفعة مباحة مطلقاً بأحدهما كذلك على التأييد فيهما، بغير ربا ولا قرض"<sup>(5)</sup>.

وقد اختلفت المذاهب في تعريف البيع بناء على اختلافهم في بعض مسائله وما يذهبون إليه فيها، ولذا يُورد كُلُّ مذهب على حد الآخر بعض

(1) انظر: معجم الصحاح للجوهري (3/1189) مادة: (بيع)، والمجموع للنووي (9/148) والإنصاف للمرداوي (4/260).

(2) الاختيار في تعليل المختار للموصلي (2/3).

(3) الشرح الكبير للدردير (2/3).

(4) المجموع للنووي (9/149).

(5) الإنصال (4/260)، وانظر أيضاً: زاد المستقنع للحجاوي (ص: 100).



9

(بيعتان في بيعة) دراسة فقهية مقارنة

الإيراد والمناقشة، والمقصود هنا النظر في تعريف البيع عند المذاهب دون الخوض في مناقشتها.



[131]

العدد الحادي والعشرون

شبكة الألوكة - قسم الكتب



**المطلب الثاني: حكم البيع وحكمته**

حكم البيع في الأصل هو الجواز، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع الأمة:

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَأَحَدُ اللَّهِ الْبَيْعَ وَحْرَمَ أَرْبَوْ﴾<sup>(1)</sup>.

وأما السنة فكثيرة، فقد جاء ما يدل على جوازه عن النبي ﷺ قوله قولاً وفعلاً، فمن القول: قوله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرق»<sup>(2)</sup>، ومن الفعل:

بيעה مدبراً<sup>(3)</sup> وشراوه من يهودي طعاماً<sup>(4)</sup>، وغيرهما.

وقد حكى الإجماع على جوازه جماعات من العلماء<sup>(5)</sup>.

وأما حكمة البيع فظاهرة جلية؛ فإن حياة العباد لا تستقيم بدونه، ولا يستغني عنه أحد، فكل محتاج لما في يد غيره، وأشهر طريق للحصول عليه هو

البيع والشراء، فكان من حكمة الله ورحمته أن شرع لعباده البيع والشراء<sup>(6)</sup>.

ومن حكمة الشارع أيضاً - حين جوز البيع - أن جعل المبایعات في أصلها جائزة، وهذه توسيعة أخرى عظيمة، فكل بيع جائز صحيح إلا ما دل الدليل

(1) سورة البقرة، آية: (275).

(2) رواه البخاري في كتاب البيوع، باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا (58/3)، برقم: (2079)، ومسلم في كتاب البيوع، باب الصدق في البيع والبيان (3/1163)، برقم: (1532).

(3) رواه البخاري في كتاب البيوع، باب بيع المدب (3/83)، برقم: (2230)، ومسلم في كتاب البيوع، باب جواز بيع المدب (3/1289)، برقم: (997).

(4) رواه البخاري في كتاب السل، باب الرهن في السل (3/86)، برقم: (2252)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب الرهن وجوازه في الحضر كالسفر (3/1226)، برقم: (1603).

(5) انظر: الاختيار للموصلي (2/3) والحاوي الكبير للماوردي (5/3) والمغني لابن قدامة (480/3).

(6) المغني (480/3).



على تحريره، وقد جاء الدليل على تحرير صورة من صور البيوع وهي: بيعتين في بيعة. والكلام عليها فيما يأتي.



**المطلب الثالث: البيوع النهي عنها**

تقرر فيما سبق أن الأصل في البيوع هو الحل والجواز، إلا أن هذا الأصل قد يعرض له ما يجعله ممنوعاً محظياً، والمنع قد يكون راجعاً إلى ذات المبيع<sup>(1)</sup>، أو إلى ثمنه<sup>(2)</sup>، أو إلى أحد المتعاقدين<sup>(3)</sup>، أو إلى صفة العقد<sup>(4)</sup>، أو إلى حالة العقد<sup>(5)</sup>.

وبالجملة فحينما يختلف ركن العقد أو شرطه أو واجب فيه فإن هذا الأصل يختل، وينقلب العقد من أصله الجائز إلى المنع.

قال المازري: "كل بيع فالأصل فيه الجواز إلا ما تعلق به ضرب من ضروب المنع، وفساد البيع يكون بوجوه: منها ما يرجع إلى المبيع، ومنها ما يرجع إلى الثمن، ومنها ما يرجع إلى المتعاقدين، ومنها ما يرجع إلى صفة العقد، ومنها ما يرجع إلى الحال التي وقع فيه العقد، وربما انفرد بعض هذه الأقسام بنفسه، وربما تداخلت"<sup>(6)</sup>.

والنهي عن بيعتين في بيعية يخرج المعاملة من أصل الجواز إلى المنع، وسبب المنع فيه راجع إلى معنى هذا البيع والمراد منه، وهو ما سيتم دراسته في هذا البحث.



(1) كبيع المحرم أو النجس أو الضار أو المجهول أو غير المملوك لبائعه.

(2) كالبيع بثمن مجهول أو غير مملوك للمشتري.

(3) كبيع المجنون أو الصبي.

(4) كالبيع المتعلق على شرط مستقبل.

(5) كالبيع بعد النداء الثاني يوم الجمعة.

(6) التلقين للمازري (2/417).



## المبحث الثاني

وفيه مسألة البيعتين في بيعة فقهاً وحديثاً،  
والفرق بين البيعتين والصفقتين



## المطلب الأول: الأحاديث الواردة في النهي عن بيعتين في بيعة

لعل أشهر الأحاديث الواردة في النهي عن بيعتين في بيعة ما يلي:

1- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نهى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه عن بيعتين في بيعة<sup>(1)</sup>.

وهذا الحديث رُوي من طُرقِ عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومحمد بن عمرو مختلفٌ فيه وإن كان الأكثر - فيما يظهر - على قوله<sup>(2)</sup>، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى

(1) رواه أحمد في مسنده (358 / 15) برقم: (9584)، والترمذني في كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة (3 / 533) برقم: (1231)، والنسائي في كتاب البيوع، باب بيعتين في بيعة (7 / 295) برقم: (4632).

(2) وقد لخص ابن حجر حاله في التقريب (ص: 499) بقوله: "صدوق له أوهام". فمثلك قد يقبل حديثه ما لم يخالف. وانظر: تهذيب التهذيب (9 / 375).

وينبه هنا إلى أمرين: أولهما: أن الإمامين أحمد وابن معين - وقد وثقا ابن عمرو - تكلما في رواية ابن عمرو عن أبي سلمة خاصة، قال أحمد حين سئل عنها: "ربما رفع بعض الحديث، وربما قصر به، وهو يحتمل". وقال ابن معين: "ما زال الناس يتقدون حديثه". فقيل له: "وما علة ذلك؟". قال: "كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة". العلل ومعرفة الرجال للمرزوقي (ص: 229) والتهذيب (9 / 375).

ثانيهما: ذهب بعض الباحثين إلى أن ابن عمرو تفرد بهذا الحديث عن الثقات الذين رواوا الحديث عن أبي هريرة بلطفه: نهى النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه عن لبستين وعن بيعتين: عن الملامسة والمنابذة. رواه البخاري (2147) ومسلم (1511)، ولذا ذهب إلى تضليل حديث النهي عن بيعتين في بيعة؛ لتفرد ابن عمرو بزيادة لفظة: بيعة. وحكم عليه بالشذوذ، ولم أقف على من أعلمه قبله بهذا مع وجاهته - فيما يظهر -، وما يقويه أن الحديث روى من طريق عن ابن عمرو بلطفه: "نهى عن بيعتين في بيعة وعن لبستين...". كما عند الإمام أحمد في مسنده (10148)، وهذه الرواية جمع فيها بين النهي عن اليعتين في بيعة وعن اللبستان مما يؤيد أن الحديث واحد، والله تعالى أعلم. انظر: المعاملات المالية للدكتور دبيان

=



تحسین هذا الحديث<sup>(1)</sup>.

وقد روى هذا الحديث يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن محمد بن عمرو به بلفظ: «من باع بيعتين في بيعة فله أووكسهما<sup>(2)</sup> أو الريا»<sup>(3)</sup>، وقد تفرد به يحيى عن ابن عمرو بهذا اللفظ، وخالف فيه غيره من الثقات<sup>(4)</sup> ممن رووه عن محمد بن عمرو باللفظ السابق، وتفرد يحيى بن زكريا بهذا - مع ثقته - محل نظر<sup>(5)</sup>.

والحاصل أن حديث أبي هريرة رضي الله عنه حسن بعض أهل العلم، إلا أنه أعل بعل مختلفه<sup>(7)</sup>، كل واحدة من هذه العلل لها وجه وقوة، واجتماعها يقوی القول بضعفه، والله تعالى أعلم.

2- عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: نهى رسول الله صلوات الله عليه وسلم عن سلف وبيع، وعن بيعتين في بيعة، وعن بيع ما ليس عندك، وعن ربح ما لم =   
الدبيان (412/11).

(1) قال الترمذى في سننه (533/3): "حديث حسن صحيح". وقال ابن عبد البر في الاستذكار (448/6): "هذا الحديث مسند متصل عن النبي صلوات الله عليه وسلم عن حديث ابن عمر وحديث ابن مسعود وحديث أبي هريرة، وكلها صاحب من نقل العدول".

(2) الوكس: النقص. أي: انقص الثمنين. انظر: غريب الحديث لابن الأثير (5/219)، مادة: (وكس).

(3) رواه أبو داود في كتاب البيوع، باب فيمن باع بيعتين في بيعة (274/3) برقم: (3461).

(4) منهم: يحيى بن سعيد الأنباري كما عند الإمام أحمد في مسنده (9584)، وعبدة بن سليمان كما عند الترمذى في سننه (533/3)، والدراوردي كما عند ابن عبد البر في التمهيد (389/24).

(5) انظر: تهذيب التهذيب (305/31).

(6) وقد جاءت هذه اللفظة بسند صحيح عن شريح من قوله: "من باع بيعتين في بيعة فله أووكسهما أو الريا". كما في مصنف عبد الرزاق (8/137).

(7) حاصل هذه العلل: ضعف محمد بن عمرو في نفسه، وضعفه في روايته عن أبي سلمة، ومخالفته لغيره من الثقات ممن روى هذا الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه.



١- ضمن

وهذا الحديث من روایة عمرو بن شعیب بن محمد بن عبد الله بن عمرو  
بن العاص عن أبيه عن جده، وهذه السلسلة محل خلاف مشهور عند الأئمة<sup>(2)</sup>،

(1) رواه الإمام أحمد في مسنده (11/516) برقم: (6918).

(2) وحاصل كلامهم: أن عمرًا ثقة في نفسه، وأن سمعه من أبيه صحيح، هذا عند أكثر الأئمة، وأما روايته عن أبيه عن جده فقد اختلفوا في الحكم عليها لأمور، منها: اختلافهم في عود الضمير في: جده. هل هو عائد إلى عمرو، فالجد حينئذ يكون محدثاً، أو هو عائد إلى شعيب، فالجد حينئذ يكون عبد الله بن عمرو رضي الله عنه؛ وعلى الأول يكون الحديث مرسلاً لأن محمدًا لم يدرك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلى الثاني يكون الحديث موصولاً على القول بصحة سمع شعيب من جده عبد الله رضي الله عنه -، والأظهر الثاني؛ فقد جاء في بعض الروايات التصرير بأن الجد هو عبد الله رضي الله عنه، ثم وقع الخلاف في سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وهو من أسباب اختلافهم في هذه السلسلة، وأكثر الأئمة على صحة سمعه منه، ومنها أيضًا: تعليل بعض الأئمة لرواية شعيب عن عبد الله رضي الله عنه بأنها صحيفة لعبد الله وجدها شعيب، وأجيب بأنها صحيفة صحيحة عنه، وقد سمع شعيب منه بعضاً.

فالحاصل أن رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، صالحة للاحتجاج في الجملة - ما لم يحتف بها ما يقوى ردها من تفرد ومخالفة، كما قال البخاري - في قوله الشهيرة: «رأيتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ، وَعَلِيًّا بْنَ الْمَدِينِيِّ، وَإِسْحَاقَ ابْنَ رَاهْوَيْهِ، وَأَبَا عَبِيدَةَ، وَعَامَّةَ أَصْحَابِنَا: يَحْتَجُونَ بِحَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِهِ، مَا تَرَكَهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَمَنْ أَنْتُ بِعِدْهُ؟!».

ويتباهى هنا إلى أمريين: أولهما: أن الذهبي في سير أعلام النبلاء (167/5) ذكر مقوله البخاري هذه من طريق الترمذى عنه، ثم استبعد صدورها من البخاري وقال: "أخاف أن يكون أبو عيسى وهم؛ والا فالبخاري لا يرجع على عمرو، أفتراه يقول: فمن الناس بعدهم. ثم لا يحتاج به أصلاً ولا متابعة؟". كذا قال الذهبي تكتملله، إلا أن قول البخاري هذا - كما هو في علل الترمذى (ص: 108) عنه - موجود في تاريخ الكبير أيضاً (342/6)، وقد نقله عنه الدارقطنی بإسناده في سننه (475/3) كذلك، فدل هذا على ثبوت تلك المقوله عن البخاري.

ثانيهما: أن كثيراً ممن نقل قول البخاري هذا - كالذهبي في السير (5/165)، وابن حجر في التهذيب (8/48)، وغيرهما - نقلوه عنه بلفظ: "رأيتَ أَحْمَدَ بْنَ حُنَّبَلَ، وَعَلَيْهِ بَنْ

ولعل أقرب الأقوال فيها أنها حسنة صالحة للاحتاج.

إلا أن هذا الحديث اختلف فيه على عمرو بن شعيب: فرواه بعضهم عن عمرو وزاد فيه ذكر النهي عن بيعتين في بيعة<sup>(1)</sup>، ورواه بعضهم عنه بدون هذه الزيادة<sup>(2)</sup>، والأقرب روایة من رواه بدونها:

المديني، وأسحاق بن راهويه، وأبا عبيدة، (وعامّة أصحابنا): يحتاجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، (ما تركه أحدٌ من المسلمين، فمن الناس بعدهم<sup>(3)</sup>)". إهـ. وما بين الأقواس ليس في كلام البخاري الموجود في تاريخه الكبير ولا في علل الترمذى، وقد توارد جمُعٌ على نقل كلامه عنه كذلك، فلعله في بعض النسخ القديمة من تاريخه أو علل الترمذى كذلك، والله تعالى أعلم.

انظر: التاريخ الكبير للبخاري (342/6) وعلل الترمذى (ص: 108) وسنن الدارقطنى (475/3) والاستذكار (432/6) وسير أعلام النبلاء (5/165) وميزان الاعتadal (3/263) ونصب الرأية (58/1) و(331/2) والبدر المنير (147) وتهذيب التهذيب (8/48).

(1) منهم: محمد بن عجلان والضحاك بن عثمان كما عند الإمام أحمد في مسنده (6918)، ولم أجده بهذه الزيادة عن غيرهما.

(2) منهم: أيوب السختياني كما عند أبي داود (3504) والترمذى (1234) والنمسائي (4611)، وحسين المعلم ومطر الوراق كما عند النسائي في السنن الكبرى (6180)، (6161) وغيرهم، انظر مشكل الآثار للطحاوى (11/248).

تنبيه: بعد النظر في ألفاظ الحديث من طرقه السابقة، ظهر لي معنى قد يكون قريباً، وهو أن الخلاف في ذكر البيعتين في بيعة في حديث عمرو بن شعيب قد يكون من بعض الرواة؛ يُبين ذلك أن الحديث جاء من طريق أيوب السختياني - ومن تابعه - بدون هذه اللفظة كما سبق، إلا أن فيه ذكر النهي عن شرطين في بيع، ومن روى فيه النهي عن بيعتين في بيعة لم يذكر فيه النهي عن الشرطين في البيع، فيحتمل أن يكون هذا من تصرف الرواة بناء على فهمهم لمعنى الحديث، فرواه بعضهم بلفظ النهي عن شرطين في بيعة ويريد به النهي عن شرطين في بيع، ورواه بعضهم بلفظ النهي عن شرطين في بيع ويريد به النهي عن بيعتين في بيعة؛ يؤيد هذا ويقويه ما جاء عن بعض الأئمة في تفسير معنى النهي عن بيعتين في بيعة باشتراط شرطين في بيع، وهو اختيار بعض المتأخرین كابن القيم وغيره. قلت هذا احتمالاً، والله أعلم. ثم وجدت - بعد كتابة ما سبق - أن الشيخ الألبانى في إرواء الغليل (151/5) نصَّ على هذا فقال: "ويظهر أن اللفظين بمعنى واحد، رواه بعض الرواة عن عمرو بن شعيب بهذا وبعضهم بهذا، ويؤيد هذه قول ابن قتيبة في غريب الحديث: ومن



فهم أكثر وأوثق<sup>(1)</sup>.

3- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي عليه السلام قال: «مطل الغني ظلم، وإذا أُحلت على مليء فاتبه، ولا تبع بيعتين في بيعة»<sup>(2)</sup>.

وقد رُوي هذا الحديث من طرق عن يونس بن عبيد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقد أعمل بالانقطاع؛ فإن يونس بن عبيد لم يسمع من نافع شيئاً كما نص على ذلك غير واحد من الأئمة<sup>(3)</sup>.

4- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: نهى النبي عليه السلام عن صفقتين في صفة واحدة<sup>(4)</sup>.

وهذا الحديث رُوي من طرق عن سماك بن حرب، عن عبد الرحمن بن عبد

البيوع المنهي عنها... شرطان في بيع، وهو أن يشتري الرجل السلعة إلى شهرين بدinyaين، وإلى ثلاثة أشهر بثلاثة دنانير، وهو بمعنى بيعتين في بيعة". اهـ، فإن صح هذا الاحتمال لم يكن ثمة خلاف على عمرو بن شعيب في ثبوت النهي عن بيعتين في بيعة في هذا الحديث.

انظر: سنن النسائي (295/7) والمنتقى للباجي (40/5) والبيان والتحصيل لابن رشد (473/8) وتهذيب السنن لابن القيم (5/149) وإعلام الموقعين له (5/42).

(1) من أجلهم: أيوب السختياني، فهو إمام حافظ ثقة ثبت، وهو ثبت من رواه عن عمرو بن شعيب، ومن خالقه لا يرتقي إلى درجته. انظر: تهذيب التهذيب (1/397)، (2/338)، (4/397)، (9/446)، (10/341).

(2) رواه الإمام أحمد في مسنده (9/292) برقم: (5395)، والترمذمي في كتاب البيوع: باب ما جاء في مطل الغني أنه ظلم (2/591) برقم: (1309)، واللطف له، وقد ذهب ابن عبد البر في الاستذكار (6/449) إلى أن حديث ابن عمر هذا من أحسن أسانيد أحاديث النهي عن بيعتين في بيعة.

(3) كإمام أحمد وابن معين وأبي حاتم والبخاري، انظر: التهذيب (11/445) والعلل الكبير للترمذمي (ص: 194) فقد ذكر البخاري هنا جواباً على سؤال الترمذمي عن هذا الحديث؛ معللاً له. وروى الطحاوي عن ابن أبي داود عن ابن معين أن يونس بن عبيد سمع من نافع، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث خاصة. مشكل الآثار (7/178).

(4) رواه الإمام أحمد في مسنده (6/324) برقم: (3783).



الله بن مسعود<sup>(1)</sup>، عن أبيه، وقد اختلف على سماك في رفعه ووقفه<sup>(2)</sup>، ورواية الوقف أصح<sup>(3)</sup>؛ فهي رواية الأئمة الثقات.

وعلى هذا يتبيّن أن هذه الأحاديث الواردة في النهي عن بيعتين في بيعة من حيث الرواية مختلفٌ في ثبوتها ولم تسلم من الضعف، أما من حيث الدراية وما تضمنته من حكم فإن العمل عليها عند أهل العلم<sup>(4)</sup>، وقد حُكِي الاتفاق

(1) اختلف الأئمة في سماع عبد الرحمن من أبيه، وخلافهم في هذا مشهور كما في التهذيب (215/6)، إلا أن روايته عن أبيه مقبولة؛ لأنَّه تلقاها عن أهل بيته، والله تعالى أعلم.

(2) فرواه عنه مرفوعاً: شريك بن عبد الله كما عند أحمد في مسنده (3783)، ورواه عن سماكٍ موقوفاً: شعبة بن الحجاج كما في المسند أيضاً (3725)، وإسرائيل بن يونس عند عبد الرزاق في مصنفه (14633)، وأبو الأحوص ابن سليم عند ابن أبي شيبة في مصنفه (20454).

ورواه أيضاً عن سماكٍ سفيان الثوري، وقد اختلف عليه رفعاً ووقفاً: فرواه عنه موقوفاً: أبو نعيم الفضل بن دكين عند الطبراني في معجمه الكبير (9609) وعبد الرحمن بن مهدي كما ذكر الزيلعي في نصب الرأية (20/4)، وقد عزاه إلى أبي عبيد القاسم بن سلام، وخالفهما عمرو بن عثمان الثقفي فرواه عن سفيان مرفوعاً كما عند العقيلي في الضعفاء (1288)، وال الصحيح من طريق سفيان رواية الوقف؛ فقد رواه عنه موقوفاً الإمامان أبو نعيم وابن مهدي، وروايتهما مقدمة على رواية عمرو بن عثمان، وقد أعلَّ العقيلي المرفوع بعمرو هذا، وهو مستور الحال كما سيأتي.

والأصح في هذا الحديث وقفه على عبد الله بن مسعود رض؛ فقد اتفق على روايته موقوفاً الأئمة: سفيان وشعبة وأبو الأحوص وإسرائيل، وخالفهم شريك وعمرو بن عثمان، وشريك ضعيف وعمرو مستور، فلا ريب حينئذ في تقديم رواية الأئمة على روایتهما، وقد رجح الوقف العقيلي في الضعفاء الكبير (3/288)، وأشار البزار في مسنده (5/384) إلى إعلال المروي بقوله: "وهذا الحديث أسنده شريك بهذا الإسناد". وانظر: التقرير (ص: 424، 266).

(3) ولفظ الموقوف عن ابن مسعود رض: "لا تصلح صفتان في صفة". وـ "صففتان في صفة ربها". انظر: مسنند أحمد (3725) ومصنف عبد الرزاق (14633) وابن أبي شيبة (20454).

(4) كما قال الترمذى في سننه (524/2).



على النهي عن بيعتين في بيعة<sup>(1)</sup>.



---

(1) حكاہ غير واحد من العلماء، منهم: ابن هبيرة، وابن رشد. انظر: اختلاف الأئمة العلماء لابن هبيرة (1/407)، وبداية المجتهد (3/1618).



### المطلب الثاني: معنى بيعتين في بيعه

اتفق الفقهاء -كما سبق- على تحرير بيعتين في بيعه<sup>(1)</sup>، إلا أنهم اختلفوا في معنى هذا البيع على أقوال عدّة<sup>(2)</sup>:

**القول الأول:** أن المراد به: أن يقول البائع: بعْتَكَ هذَا نَقْدًا بِعَشْرَةِ أَوْ نِسْيَةِ بِعَشْرَيْنَ. ويقبل المشتري. ثم يفترقان على الإبهام دون تعين أحد الثمينين<sup>(3)</sup>. وهذا القول من أشهر الأقوال في معنى البيعتين في بيعه، وبه قال أكثر أهل العلم<sup>(4)</sup>، وهو قول بعض الحنفية<sup>(5)</sup> وقول للمالكية<sup>(6)</sup> والشافعية<sup>(7)</sup> ورواية عند الحنابلة<sup>(8)</sup>، وإن اختلفوا في تعليل المنع.

(1) قال ابن عبد البر عن أحاديث النبي: "وقد تلقاها أهل العلم بالقبول، إلا أنهم اتسعوا في تخرير وجوه هذا الحديث على معانٍ كثيرة، وكلٌّ يتأنّل فيه على أصله ما يوافقه". الاستدكار (449/6).

وقال ابن رشد: "اتفق الفقهاء على القول بموجب هذا الحديث عموماً؛ وانختلفوا في التفصيل". بداية المجتهد (3/1618)، وانظر حاشية رقم: (4) في الصفحة السابقة.

(2) سأكتفي بذكر أشهر الأقوال وأقواها، ومورد الأقوال الأخرى في الغالب إلى مأخذ هذه الأقوال. انظر الأقوال الأخرى التي ذكرها الفقهاء في (ص: 13) حاشية رقم: (6).

(3) وهذه المسألة لها حالات: إما أن يتفرق المتباعان على الإبهام، وهي المذكورة هنا، وإما أن يتفرقا على الإلزام بأحد الثمينين، وهذه ممنوعة أيضاً؛ للجهل بالثمن، وإدخالهما في بيعتين في بيعه قول عند المالكية، وأما أن يتفرقا على الخيار دون إلزام، فهذا يمنعها الجمهور، ويجيزها مالك و يجعلها من باب الخيار. انظر: الاستدكار (6/452) والمنتقى (40, 39/5).

(4) من السلف وغيرهم، انظر: مصنف عبد الرزاق (8/136) ومصنف ابن أبي شيبة (4/307).

(5) بدائع الصنائع (5/158) وتبيان الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي مع حاشية الشلبي عليه (4/44).

(6) فيما يظهر من كلام ابن عبد البر الآتي نصه، وانظر: الاستدكار (6/450, 452).

(7) مختصر المزن尼 (1/88) والحاوي الكبير (5/341).

(8) المغني (4/176) والإنصاف (4/350).



قال ابن عبد البر -لما ذكر هذه الصورة-: "هذا من بيعتين في بيعة عند الجميع إذا افترقا على ذلك، إلا أنهم اختلفوا في المعنى الذي له وجوب الكراهة والتحريم في ذلك". ثم بين علة المنع عند الإمام مالك فقال: "قال مالك: لا ينبغي ذلك؛ لأنَّه إنْ أخْرَ العَشْرَةِ كَانَتْ خَمْسَةَ عَشْرَ إِلَى أَجْلٍ، وَإِنْ قَدْ عَشَرَتْ كَانَ إِنَّمَا اشْتَرَى بِهَا الْخَمْسَةَ عَشْرَ الَّتِي إِلَى أَجْلٍ" <sup>(1)</sup>، فـ"علة امتناعه عند مالك سد الذريعة الموجبة للربا؛ لإمكان أن يكون الذي له الخيار قد اختار أولاً إنفاذ العقد بأحد الثمنين المؤجل أو المعجل، ثم بدا له ولم يُظهر ذلك، فيكون قد ترك أحد الثمنين للثمن الثاني، فكانه باع أحد الثمنين بالثاني، فيدخله ثمنٌ بثمن نسيئة، أو نسيئةً ومتضاللاً" <sup>(2)</sup>. وأما الحنفية <sup>(3)</sup> والشافعية <sup>(4)</sup> والحنابلة <sup>(5)</sup> فعلة المنع عندهم هي الجهل بالثمن، فهو من بيعو الغرر.

ونوقيش هذا القول من وجهين <sup>(6)</sup>:

أولهما: أن الصورة المذكورة لا يوجد فيها بيعتان، إنما هي بيعة واحدة وتخمير بين الثمنين.  
 ثانيهما: أن الصورة المذكورة ليس فيها ربا، وقد جاء في بعض روایات الحديث أن علة النهي عن بيعتين في بيعة هي الربا <sup>(7)</sup>.

(1) الاستدكار (450/6)، وانظر: المتنقى (39/5).

(2) بداية المجتهد (1619/3)، وانظر: المتنقى (39/5).

(3) بدائع الصنائع (158/5).

(4) الحاوي الكبير (341/5).

(5) المغني (177/4).

(6) انظر: فتح القدير لابن الهمام (447/6) واعلام الموقعين (5/42) وتهذيب السنن لابن القيم (1643/3).

(7) «من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا»، وكذلك قول ابن مسعود: "صفقتان في =



ويمكن أن يجاب عن الثاني من وجهين:

**أولهما:** عدم التسلیم بصحّة الروایة المذکورة، وحينئذ لا يمكن الجزم بتعلیل النهي بالریا.

**ثانيهما:** على فرض التسلیم بصحّتها فيمكن حمل الربیا هنا على معنى المنع والتحريم؛ فقد كان السلف يطلقون الربیا على البيوع المحرمة عموماً<sup>(1)</sup>.

**القول الثاني:** أن المراد بهذا البيع: اشتراط عقدٍ في عقد<sup>(2)</sup>، كأن يقول: أبيعك بيتي بخمسة ألافٍ، على أن تبیعني سيارتك بمائة ألف. وهو مذهب الحنفیة<sup>(3)</sup> وقول الشافعیة<sup>(4)</sup> ومذهب الحنابلة<sup>(5)</sup>.

وعله النهي في هذه الصورة هي الجھالة في الثمن؛ لأنھ جعل ثمن البيت خمسة ألاف وشرط عليه أن يبیعه سيارته بمائة ألف وذلك لا يلزمھ، وإذا لم يلزمھ سقط بعض الثمن، وإذا سقط بعضه صار الباقي مجھولاً<sup>(6)</sup>، كما أن في هذا الشرط استغلال لحاجات الآخرين، وذلك في حالة كون المشتري مضطراً

صفقة ربا". انظر (ص: 7) وحاشیة رقم: (1) في (ص: 10).

(1) انظر: فتح الباري لابن حجر (313/4) وفقه البيوع للعثماني (1/510) والعقود المالية المركبة للعمراني (ص: 89).

(2) القول بأن المراد ببيعتين في بيعة هو اشتراط عقدٍ في عقد أوافق من القول بأن المراد به شرطٍ في عقدٍ - وإن كان قد يقصد بهما معنى واحداً عند بعضهم -؛ لأن اشتراط عقدٍ في عقدٍ أخص من شرطٍ في عقدٍ، فالثاني يشمل كل شرطٍ سواءً كان عقداً أو لا، والظاهر من كلام الفقهاء وأمثالهم هنا أنهم يعنون به الأول، سوى الحنفیة فإنهم - في الجملة - يدخلون الشرط في العقد الواحد في بيعتين في بيعة، ولهم تفصیل في ذلك. انظر: الھدایة في شرح البدایة (3/49) وفتح القدیر (6/446) والحاوی الكبير (5/342) والإنصاف (3/346، 350).

(3) المبسوط للسرخسی (13/16) والبناية في شرح الھدایة (8/186).

(4) مختصر المزنی (1/88) والحاوی الكبير (5/341).

(5) المغنی (4/176) والإنصاف (4/350).

(6) انظر: معالم السنن (3/123) والحاوی الكبير (5/341) وبدایة المجتهد (3/1618).



إلى شراء شيء، فيكون اشتراط البائع عليه في شراء شيء منه من قبيل الاستغلال، مما يؤدي إلى فوات حقيقة الرضا في هذا العقد، ثم إن فيه غرراً أيضاً لا يدري البائع هل يتم البيع الثاني أو لا؟<sup>(1)</sup>.

ونوقيش هذا القول بعدم التسليم بحمل الحديث على هذا المعنى، وأن اشتراط عقد في عقد جائز في الجملة<sup>(2)</sup>.

**القول الثالث:** أن المراد بهذا البيع بيع العينة، وهو أن يقول: بعتك هذه السلعة بمائة إلى سنة، على أن أشتريها منك بثمانين حالة<sup>(3)</sup>. وهذا جمع بين بيعتين في بيعة واحدة ومباع واحد، بيعة بندق وبيعة بنسية. وهذا القول قال به الإمام مالك<sup>(4)</sup>، .....

(1) الفقه الإسلامي وأدلته لدكتور وهبة الزحبي (5/3459).

(2) ذهب المالكية إلى جواز اشتراط عقد في عقد ما لم يكن ذلك مناقضاً للبيع أو مخلاً بالثمن، وأنه لا يجتمع مع البيع = عقود ستة جموعها في قولهم: جصُّ مُشَبَّقٌ. وهي: عقد الصرف والجعالة والمساقة والشركة والقراض والنكاح والسلف، كما لا يجوز اجتماع شيء منها مع غيره منها.

وذهب ابن تيمية أيضاً إلى جواز اشتراط عقد في عقد، ما لم يتضمن ذلك محدوداً شرعاً كالجمع بين سلف وبيع. انظر: الفروق للقاري (3/142) وشرح مختصر خليل للخرشي (5/80) ومواهب الجليل للخطاب (4/313) ونظريات العقود لابن تيمية (ص: 191) ومجموع الفتاوى له (29/62).

(3) وبيع العينة إذا وقع بلا شرطٍ محرّم عند الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة خلافاً للشافعية، وأما إذا اشترط البيع الثاني فقد وافق الشافعية الجمهور على التحرير، وقد حکى ابن رشد الإجماع على عدم الجواز. انظر: تكميلة المجموع (10/157) وبداية المجتهد (1620/3)، وعلى هذا فلا يصح مناقشة هذا القول بجواز العينة على مذهب الشافعية؛ لأن الصورة الواردة في هذا القول فيما إذا كان البيع الثاني مشروطاً.

(4) انظر: الاستذكار (6/450)، وقد ذكر بعض الباحثين أن هذا القول قولٌ متأخر، وما ذكروه مُتَعَقِّبٌ؛ فقد ذكره ابن عبد البر قوله للإمام مالك كما في الاستذكار. انظر: المعاملات المالية لدكتور الدبيان (11/412) والعقود المالية المركبة لدكتور العمرياني (ص: 88) وفقه الهندسة المالية الإسلامية لدكتور مرضي العنزي (ص: 245).



واختاره ابن تيمية<sup>(1)</sup> وابن القيم<sup>(2)</sup>.

وحمل الحديث على هذا المعنى لما جاء في بعض روایاته: «من باع بيعتين في بيعه فله أوكسهما أو الريا»، بين ذلك ابن القيم بقوله: "«من باع بيعتين في بيعه فله أوكسهما أو الريا» هو منزّل على العينة بعينها، قاله شيخنا؛ لأنّه بيعان في بيع واحد، فأوكسهما: الثمن الحال، وإن أخذ بالأكثر - وهو المؤجل - أخذ بالريا، فالمعنیان لا ينفكان من أحد الأمرين: اما الأخذ بأوكس الثمنين أو الريا، وهذا لا يتنزل إلا على العينة»<sup>(3)(4)</sup>.

(1) مجموع الفتاوى (29/432, 441).

(2) تهذيب السنن (3/1644 و1626) وإعلام الموقعين (5/87).

تنبيه: هذا القول قال به من المتأخرین غير ابن تيمية وابن القیم أيضًا، وقد ذكرتهما هنا لأنّهما أشهرا هذا القول وانتصر له، حتى إن بعضهم قد يعزّوه إليهما دون غيرهما، ولعل هذا من شهرته عنهما.

(3) تهذيب السنن (3/1626).

(4) هذه أشهر الأقوال في المسألة، ولعل مذهب المالكية أكثر المذاهب ذكرًا للصور التي قد تدخل في النهي عن بيعتين في بيعه، ومما ذكروا مما يدخلونه في هذا البيع:  
- أن يقول البائع: بعْتُك هذا نقداً بعشرة، أو نسبيّة بعشرين. ثم يفترقان على أن البيع لازم بأحد الثمنين. وعلة المنع: الجهل بالثمن. وانظر (ص: 11)، حاشية رقم: (1).  
- أن يشتري الرجل من الرجل سلعتين بثمنين مختلفين، على أنه قد لزمته إحدى البيعتين، فلينظر أيهما يلتزم. وعلة المنع: سد النزعة الموجبة للريا، حيث إنه يقدّر على المشتري أنه قد أخذ الثوب بالدينار ثم تركه وأخذ الثوب الآخر ودفع دينارين، فصار إلى أن باع ثوباً وديناراً بثوب ودينارين.

- أن يُسلفه ديناراً في قفيز حنطة إلى شهر، فإذا حلّ الأجل وطالبه بالحنطة قال: يعني القفيز الذي لك على إلى شهرين بقفيزين. وعلة المنع: أن البيع الثاني قد دخل على الأول، فيردُ إليه أوكسهما وهو الأول.

- أن يقول: يعني سلعتك هذه بدينارٍ نقداً، أو بشارة موصوفة إلى أجل كذا. ويفترقان على أنه قد لزمه البيع بأحد الثمنين من غير تعين، وعلة المنع: الغرر؛ إذا لا يدرى البائع الثمن الذي انعقد عليه البيع.

=



وعلة المنع في هذا البيع: التحيل على الريا.

ومما يناقش به هذا القول أنه اعتمد فيه على رواية: «من باع بيعتين في بيعه فله أوكسهما أو الريا»<sup>(1)</sup>، وقد سبق بيان ضعفها<sup>(2)</sup>.

قال الخطابي: «لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بظاهر هذا الحديث أو صلح البيع بأوكس الشمدين، إلا شيء يحكي عن الأوزاعي»<sup>(3)</sup>، وهو مذهب فاسد؛ وذلك لما يتضمنه هذه العقدة من الغرر والجهل»<sup>(4)</sup>.

القول الرابع: أن المراد بهذا البيع: أن يقول رجلٌ لآخر: اشتري هذه السلعة بفقد بكتأ أو بما تشتريها به، وسأشتريها منك بنسبيّة. فقد ذكر المالكية أن هذا البيع بيعتان في بيعه؛ لأنّه صفة جمعت بيعتين أصلها البيعة الأولى: إداهما بالنقد والثانية بشمن مؤجل.

وعلة المنع في هذه الصورة: أنها داخلة في بيع ما لا يملّك<sup>(5)</sup>; فإن المشتري بالنقد اشتري على أن المشتري منه بالآجل قد لزمه الشراء، فصار كأنه باع ما لا يملّك.

ويناقش بأن المنع في هذه الصورة لكونه بيع ما لا يملّك لا لكون داخلة في

قال الباجي - في معرض ذكره لهذه الصور بما قد يضبطها -: "ومتى اختلف أحد العوضين بالجنس أو القدر المقصود أو بالنقد والتأجيل فهو من معنى بيعتين في بيعه الذي نهى رسول الله ﷺ عنه".

انظر: الاستذكار (450/6) والمنتقى (5/36 وما بعدها) والمحللى لابن حزم (501/7) ونيل الأوطار للشوકاني (5/152)، وانظر أيضاً الموسوعة الفقهية الكويتية، فقد ذكروا حاصل مذهب المالكية في هذه المسألة (9/269).

(1) انظر: مجموع الفتاوى (29/432، 441) وتهذيب السنن (3/1643).

(2) في (ص: 7).

(3) وجاء أيضاً عن القاضي شريح كما رواه عنه عبد الرزاق في مصنفه (8/137).

(4) معالم السنن (3/122).

(5) انظر: الاستذكار (6/449) والمنتقى (5/38).



بيعتين في بيعة، فالبيع الأول لم يصح أصلاً لتناقض شرطه من كون البائع مالكاً للمبيع.

### الترجيح:

مع كثرة الأقوال الواردة في معنى هذا الحديث<sup>(1)</sup>، واحتمال معناه ولفظه لبعضها<sup>(2)</sup>، فإنه يعسر الجزم بأحد هما وقصر النهي الوارد عليه، إلا أن مرد تعليل هذه الأقوال إما إلى الجحالة والتغريب، وإما إلى التحيل على الربا، وأما إلى بيع ما لا يملک، وهذه -من حيث الأصل- ممنوعة شرعاً<sup>(3)</sup>.

ولا ريب أن أولى من يؤخذ قوله في تفسير هذا الحديث وبين معناه: هم الصحابة والسلف رض، والناظر في أقوال السلف -من رواة الحديث وغيرهم- يجد them على القول الأول، وهو الثابت عن عبد الله بن مسعود رض، ولم أجده عن غيره من الصحابة رض خلافه<sup>(4)</sup>.

مع أن الأخذ بهذا القول لا يعني عدم دخول غيره في معنى الحديث<sup>(5)</sup>؛ إذ الأقوال الأخرى محتملة معناه، فالقول بها حينئذٍ متوجهٍ ومحتمل<sup>(6)</sup>.

(1) قال عيسى بن دينار: سألت ابن القاسم عن تفسير بيعتين في بيعة فقال لي: بيعتين في بيعة أكثر من أن يبلغ لك تفسيره". الاستدكار (451/6).

(2) واقواها في هذا الاحتمال -في نظر الباحث-: الأقوال الأربع المذكورة في هذا البحث.

(3) لا يختلف الأئمة في ذلك، وإن اختلفا في تحقيق هذه المنشآت في بعض الصور والأسئلة.

(4) انظر: موطأ مالك (369/2) ومصنف عبد الرزاق (136/8) ومصنف ابن أبي شيبة (307/4) والسنن الكبرى للبيهقي (560/5) ومعرفة السنن والآثار له (156/8)، سوى ما روی عن ابن عباس رض أنه قال: "لا بأس أن يقول لسلعة: هي بندق بكذا وبنسية بكذا، ولكن لا يفترقا إلا عن رضا". رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (20453)، ويظهر منه تجويز هذه الصورة، إلا أن هذا الأثر إسناده ضعيف، فقد جاء من طريق أشعث بن سوار الكندي، عن عكرمة، عن ابن عباس. وأشущت ضعيف. انظر التقرير (ص: 113).

(5) انظر بحث: أحاديث النهي عن صفقتين في صفقة للقره داغي، في كتابه: بحوث في فقه المعاملات المالية (ص: 332).

(6) لاسيما وغالبها ممنوع عند الأئمة لعلل أخرى -كما سلف-، فالفارق على أحد الثمينين

=



وقد ذهب كثير من الفقهاء المعاصرين والباحثين<sup>(1)</sup> إلى ترجيح القول الثالث، وأن المراد بالحديث بيع العينة، واعتمدوا في ذلك على رواية: «من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الريا»، إلا أن هذه الرواية ضعيفة كما سبق. وذهب بعضهم<sup>(2)</sup> إلى ترجح جواز اجتماع عقدين في عقد ما لم يكن ثمة محدود شرعي باجتماعهما أو يؤتى إلى محدود؛ لأن الأصل في ذلك الحل والجواب، وحملوا حديث النهي على اجتماع يحصل به محدود شرعي أو يؤتى إلى محدود من ريا أو جهالة أو غيرها، وهذا القول محتملًّا أيضًا ويسع كثيرة من الصور دون تقييده بصورة محددة.

إلا أن هذا القول لا يزال معه بعض الإشكال؛ ذلك أن من يقول به يختلفون في تحقق المحدود الشرعي في بعض الصور التي يكون الجمع فيها بين بيعتين، كاشتراط عقد في عقد أو في بيع المراقبة للأمر بالشراء ونحوهما: هل هنا الاجتماع فيه محدود أو يؤتى إلى محدود أو لا؟، وحينئذٍ يعود الأمر

مع الإبهام لا يصح عند المذاهب؛ لأدلة النهي عن الغرر والجهالة، بيع ما لا يملأ لا يصح عندهم أيضًا؛ لحديث: «لا تبع ما ليس عندك»، واحتراط عقد في عقد لا يصح عند الجمهور؛ لحديث البيعتين في بيعة، والنهي عن شرطين في بيع وبيع العينة لا يصح عند الجمهور أيضًا؛ لما روى في النهي عن ذلك، فحديث البيعتين حينئذٍ إما أن يكون مؤكداً لمنع بعض الصور التي ورد فيها أدلة أخرى، وإما أن يكون مؤسساً لمنع بعض الصور التي لم يرد فيها دليل آخر أو ورد لكن المخالف لا يأخذ به، كاشتراط عقد في عقد عند المالكية مثلاً، وعند الجمهور يكون مؤكداً للحكم فيها، والله أعلم.

(1) انظر: فتاوى نور على الدرب لابن باز (19/74)، والشرح الممتع لابن عثيمين (8/239)، وبيع المراقبة للأمر = بالشراء للقرضاوي (ص: 35)، والعقود المالية المركبة (ص: 88)، وشرح عمدة الفقه المنشور في موقع اسلام ويب للدكتور خالد المشيقع.

(2) انظر: حكم اجتماع العقود في صفة واحدة، لحمد فخري عزام (3/73) من العدد الأول للمجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، والمعاملات المالية للدكتور دبيان الدبيان (11/417)، وشرح عمدة الفقه المنشور في موقع اسلام ويب للدكتور عبد الله السلمي، وغيرهم.



إلى الخلاف في تنقیح مناطق النهي وتحقيقه في بعض الصور كما في معنى النهي عن البيعتين وإن ضاقت دائرة الخلاف، وعلى كلٍّ، فإن هذا الخلاف في التنزيل أخف من الخلاف في التأصیل، وهذا القول يتمشى مع الأدلة الأخرى والقواعد في هذا الباب ولا يخالفها<sup>(1)</sup>.

وخلالصة ما سبق أن الحديث -فيما يظهر- أوسع من أن يحصر معناه في صورة واحدة<sup>(2)</sup>، وأولى ما يدخل فيه ما فسره به عامة السلف والأئمة كما سبق، وكذا يدخل فيه بيعتان يحصل بهما محدث شرعي من ربا أو جهالة أو غرر أو استغلال أو غيرها، والله أعلم.



(1) وقد أورد على هذا القول بأن حديث النهي عن البيعتين إذا حُمل على هذا لم يأت بحكم جديد، وإن كانت مؤكدة لحكم سابق فإن ذلك يكون بنفس ألفاظ هذه الأحكام لا بالفاظ بعيدة عنها. انظر: حكم اجتماع العقود في صفقة واحدة لحمد عزام الموضع السابق، وفقه الهندسة المالية للدكتور العنزي (ص: 247). ويمكن أن يجاذب عنه بعدم لزوم ذلك كله، وأن الحديث يصح أن يكون مؤكداً لتلك المنهيات التي تكون في البيعتين، فإن جل المعاملات المالية المتنوعة عائدة إلى علل محصورة، وما تملّك الأدلة الواردة فيها -مع كثرتها- إلا مؤكدة لها ومبينة لصورها، ولا يلزم أن ترد أحاديث المنهي في العلل المتفقة بالفاظ متقاربة، ومما يدل على هذا ورود أحاديث بالفاظ متغيرة لعل متقاربة أو متفرقة وقد وقع في تفسيرها خلاف، كبيع حبل الحبلة وبيع الحصاة وبيع الملامة والمنابدة وغيرها.

(2) وذلك لأن لفظ البيعة في الحديث نكرة في سياق النفي، وفيها عموم لم يأت ما يخصصه. انظر: العقود المالية المركبة (ص: 88).



**المطلب الثالث: الفرق بين بيعتين في  
بيعة وصفقتين في صفقة<sup>(1)</sup>**

جاءت الأحاديث في النهي عن بيعتين في بيعة، كما جاءت أيضاً في النهي عن صفتين في صفقة<sup>(2)</sup>، فهل هما بمعنى واحد؟.

جرى أكثر الفقهاء -كما يظهر من كلامهم- على أنهما بمعنى واحد؛ إذ كثيراً ما يعبرون عن أحدهما بالآخر دون تفريق<sup>(3)</sup>.

وذهب بعض الفقهاء إلى التفريق بينهما، وأن الصفتين في صفقة أعم من البيعتين في بيعة، فالصفقة تشمل عقد البيع وغيره، وأما البيعة فهي خاصة في عقد البيوع<sup>(4)</sup>.

(1) الصفق في اللغة: الضرب الذي يسمع له صوت. وصفقت له بالبيع والبيعة صفقاً. أي: ضربت يدي على يده، ويقال: ربحت صفتتك للشراء، وصفقة رابحة وصفقة خاسرة. وتصافق القوم عند البيعة. انظر: معجم الصحاح (1507/4) مادة: (صفق).

(2) سبقت في المبحث الأول.

(3) انظر على سبيل المثال: المبسوط (4/8)، والاستذكار (6/448) والشرح الكبير للرافعي (196/8) والمغني (4/176)، وقد نص الإمام أحمد على أنهما بمعنى فقال: "صفقتان في صفقة مثل بيعتين في بيعة". نقله عنه ابن المنذر في الإشراف على مذاهب العلماء (42/6).

(4) ومن نص على التفريق بينهما ابن الأهمام في فتح القيدير (447/6) حين قال عن حديث البيعتين في بيعة: "ويظهر من كلام بعض من يتكلّم في الحديث ظن أنه معنى الأول يعني حديث النهي عن صفتين في صفقة وليس كذلك، بل هذا أخص منه؛ فإنه في خصوص من الصفقات وهو البيع". وقد نسبه بعضهم إلى مذهب الحنفية، إلا أن الناظر في كلام فقهائهم لا يجده على هذا التفريق، فربما ذكروا الصفتين في صفقة بمعنى البيعتين في بيعة والعكس. انظر مثلاً: المبسوط (20/166, 15/25, 30/21, 32/21) وتبين الحقائق وحاشية الشلبي عليه (44/4).



وإن كان هذا الخلاف لا يؤثر في حكم المسألة، إلا أن الأظهر هو مذهب الأكثرون وأنهما بمعنى واحد<sup>(1)</sup>، والله تعالى أعلم.




---

(1) ولعل مما يؤيد هذا أن حديث عمرو بن شعيب في النهي عن بيعتين في بيعة رواه بعضهم بلفظ النهي عن بيعتين في صفة واحدة كما عند البيهقي في السنن الكبرى (561/5)، وإن كان الأكثرون على روايته باللفظ الأول، إلا أن هذا الاختلاف في اللفظ يبين عدم تغاير المعنى عند من رواه كذلك.

ومما يؤيد ذلك أيضاً أنه جاء عن بعض السلف تفسير الصفتين في صفة بما فسر به البيعتين في بيعة، مما يدل على أنهما بمعنى واحد عندهم. انظر: مصنف عبد الرزاق 138 و 139/8).



## الخاتمة

في خاتمة هذا البحث أحمد الله تعالى على تيسيره وإعانته، والشخص أهم ما جاء فيه فيما يلي:

- اختلف الفقهاء في تعريف البيع، وسلك كل مذهب في تعريفه حسب ما يراه في مسائل البيع.
- حكم البيع في الأصل هو الجواز، إلا أن هذا الأصل قد يعرض له ما يجعله ممنوعاً محظياً، والمنع قد يكون راجعاً إلى ذات المبيع، أو إلى ثمنه، أو إلى أحد المتعاقددين، أو إلى صفة العقد، أو إلى حالة العقد.
- جاءت أحاديث في النهي عن بيعتين في بيعة، وهذه الأحاديث لا تسلم من الضعف.
- اتفق الفقهاء على تحريم بيعتين في بيعة، إلا أنهم اختلفوا في صورة هذا البيع على أقوال عده.
- معنى حديث النهي عن بيعتين في بيعة -فيما يظهر- أوسع من أن يحصر في صورة واحدة، وأولى ما يدخل فيه ما فسره به السلف والأئمة من أن يقول البائع للمشتري: أبيعك عشرة نقداً أو بعشرين نسبيّة. ويقبل المشتري ويفترقان على الإبهام دون تعيين أحد الثمنين.
- وكذا يدخل فيه بيعتان يحصل بهما محذور شرعي من ربا أو جهالة أو غرر أو استغلال وغيرها.
- أكثر الفقهاء على عدم التفريق بين الصفقتين في صفقة والباعتين في بيعة.

هذا أهم ما جاء فيه، وأسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه وأن ينفع فيه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



## الفهرس

## فهرس الأحاديث النبوية:

الصفحة	طرف الحديث	م
10	«البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»	1
10	بيعه عَلَيْهِ مُدِيرًا	2
10	شراوه عَلَيْهِ من يهودي طعاماً	3
18	«مطل الغني ظلم، وإذا أحلت على مليء فاتبعه، ولا تبع بيعتين في بيعة»	4
15	«من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الريا»	5
18	نهى النبي عَلَيْهِ عن صفقتين في صفقة واحدة	6
14	نهى رسول الله عَلَيْهِ عن بيعتين في بيعة	7
15	نهى رسول الله عَلَيْهِ عن سلف وبيع، وعن بيعتين في بيعة...	8



## قائمة المصادر والمراجع

- 1 القرآن الكريم.
- 2 أحاديث النهي عن صفقتين في صفقة واحدة، سندها ومتناها وفقهها، المؤلف الدكتور علي القره داغي، في كتابه: بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، عام: 1422 هـ.
- 3 اختلاف الأئمة العلماء، المؤلف: يحيى بن هبيرة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، عام: 1423 هـ، تحقيق: السيد يوسف أحمد.
- 4 الاختيار لتعليق المختار، المؤلف: عبد الله بن محمود الموصلي الحنفي، الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة، عام: 1356 هـ.
- 5 إرواء الغليل في تحرير أحاديث منار السبيل، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، عام 1405 هـ، إشراف: زهير الشاويش.
- 6 الاستذكار، المؤلف: يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، عام: 1421 هـ، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض.
- 7 الإشراف على مذاهب العلماء، المؤلف: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، الناشر: مكتبة مكة الثقافية - رأس الخيمة، الطبعة الأولى، عام: 1425 هـ.
- 8 إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، عام: 1411 هـ، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم.
- 9 الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف، المؤلف: علي المرداوي الحنفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، عام: 1374 هـ،



تحقيق: محمد حامد الفقي.

- 10- **البحر الزخار (مسند البزار)**, المؤلف: أحمد بن عمرو العتكي, المعروف بالبزار, الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة, الطبعة الأولى, بدأت في عام: 1988 م, وانتهت عام: 2009 م, تحقيق: مجموعة من المحققين.
- 11- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**, المؤلف: أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي, الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت, الطبعة الثانية, عام: 1406 هـ.
- 12- **بداية المجتهد ونهاية المقتضى**, المؤلف: محمد بن أحمد بن رشد الحفيد الأندلسي المالكي, الناشر: دار السلام - القاهرة, الطبعة الثالثة, عام: 1427 هـ, تحقيق: د. عبد الله العبادي.
- 13- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعية في الشرح الكبير**, المؤلف: عمر بن علي الشافعي, ابن المقزن, الناشر: دار الهجرة - الرياض, الطبعة الأولى, عام: 1425 هـ, تحقيق: مصطفى أبو الغيط, وعبد الله بن سليمان, وياسر بن كمال.
- 14- **البنيان شرح الهدایة**, المؤلف: محمود الحنفي بدر الدين العيني, الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت, الطبعة الأولى, عام: 1420 هـ.
- 15- **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليق لمسائل المستخرجة**, المؤلف: محمد بن رشد القرطبي, الناشر: دار الغرب - بيروت, الطبعة الثانية, عام: 1408 هـ, تحقيق: د. محمد حجي وأخرون.
- 16- **بيع المراقبة للأمر في الشراء**, المؤلف: د. يوسف القرضاوي, الناشر: مكتبة وهبة - مصر, الطبعة الثانية, عام: 1407 هـ.
- 17- **التاريخ الكبير**, المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري, الناشر: دائرة المعارف - حيدر آباد, طبع تحت مراقبة: محمد عبد العميد خان.
- 18- **تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبى**, المؤلف: عثمان الزيلعى, والحاشية: أحمد الشلبى, الناشر: المطبعة الأميرية - بولاق, الطبعة



الأولى، عام: 1313 هـ.

- 19- **تقرير التهذيب**، المؤلف: أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، عام: 1406 هـ، تحقيق: محمد عوامة.
- 20- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، المؤلف: يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام: 1387 هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري.
- 21- **تهذيب التهذيب**، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف الناظامية - الهند، الطبعة الأولى، عام: 1326 هـ.
- 22- **تهذيب السنن**، المؤلف: محمد ابن القيم، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، عام: 1428 هـ، تحقيق: د. إسماعيل بن غازي.
- 23- **الجامع الكبير (سنن الترمذى)**، المؤلف: محمد بن عيسى الترمذى، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى عام: 1996 م، تحقيق: د. بشار عواد.
- 24- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه ( الصحيح البخاري )**، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار ابن كثير - بيروت، الطبعة الثالثة، عام: 1407 هـ، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- 25- **الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل**، رواية المروذى وغيره، المؤلف: أحمد بن حنبل، الناشر: الدار السلفية - الهند، الطبعة الأولى، عام: 1408 هـ، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس.
- 26- **الحاوى الكبير في فقهه مذهب الإمام الشافعى، وهو شرح مختصر المزني**، المؤلف: علي بن محمد البصري، الشهير بالماوردي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، عام: 1419 هـ، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود.
- 27- **حكم اجتماع العقود في صفقة واحدة**، الباحث الدكتور: حمد فخرى عزام، الناشر: المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية التابعة لجامعة آل البيت -



- المجلد الثالث من العدد الأول الصادر في عام 1428 هـ.
- 28- **زاد المستقنع في اختصار المقنع**، المؤلف: موسى الحجاوي، الناشر: دار الوطن - الرياض، تحقيق: عبد الرحمن العسكر.
- 29- **سنن أبي داود**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، الناشر: المكتبة العصرية - بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- 30- **سنن الدارقطني**، المؤلف: علي بن عمر الدارقطني، الناشر: الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، عام: 1424 هـ، حقه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم.
- 31- **السنن الكبرى**، المؤلف: أحمد بن الحسين البهقي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة، عام: 1424 هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
- 32- **السنن الكبرى**، المؤلف: أحمد بن شعيب النسائي، الناشر: دار التأصيل - القاهرة، الطبعة الأولى، عام: 1433 هـ، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل.
- 33- **سنن النسائي (المجتبى من السنن - السنن الصغرى للنسائي)**، المؤلف: أحمد بن شعيب النسائي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، عام: 1406 هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
- 34- **سير أعلام النبلاء**، المؤلف: محمد بن أحمد الذهبي، الناشر: الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة، عام: 1405 هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط.
- 35- **شرح التلقين**، المؤلف: محمد المازري، الناشر: دار الغرب الإسلامي - المغرب، الطبعة الأولى، عام: 2008م، تحقيق: محمد المختار السلاّمي.
- 36- **الشرح الكبير**، المؤلف: أحمد الدردير، وعليه: حاشية الدسوقي، لـ محمد الدسوقي، الناشر: دار الفكر - بيروت.
- 37- **الشرح المتع على زاد المستقنع**، المؤلف: محمد العثيمين، الناشر: دار



- ابن الجوزي، الطبعة الأولى، عام: 1428 هـ.
- 38- شرح عمدة الفقه، للدكتور خالد المشيقح، منشور على موقع إسلام ويب: <http://audio.islamweb.net/audio/Fulltxt.php?audioid=346656>
- 39- شرح عمدة الفقه، للدكتور عبد الله السلمي، منشور على موقع إسلام ويب: <http://audio.islamweb.net/audio/Fulltxt.php?audioid=357528>
- 40- شرح مختصر خليل للخرشى، المؤلف: محمد بن عبد الله الخرشى المالكى، الناشر: دار الفكر للطباعة - بيروت.
- 41- شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد، المعروف بالطحاوى، الناشر: الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، عام: 1415 هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- 42- الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: إسماعيل الجوهرى الفارابى، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة، عام: 1407 هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.
- 43- الضعفاء الكبير، المؤلف: محمد العقيلي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، عام: 1404 هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي.
- 44- العقود المالية المركبة، المؤلف: د. عبد الله العمرانى، الناشر: دار كنوز اشبىليا - الرياض، الطبعة الثانية، عام: 1431 هـ.
- 45- علل الترمذى الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى الترمذى، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، عام: 1409 هـ، تحقيق: صباحى السامرائى، وأبو المعاطى النورى، ومحمد خليل الصعیدى، ورتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضى.
- 46- فتاوى نور على الدرب، المؤلف: عبد العزيز بن باز، جمعها: د. محمد الشويع.
- 47- فتح البارى شرح صحيح البخارى، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلانى، الناشر: دار المعرفة - بيروت، عام: 1379 هـ، رقم كتبه وأبوابه



- وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.
- 48- فتح القديرين المؤلف: محمد السيواسي، المعروف بابن الهمام، وتكلمه: نتائج الأفكار، للقاضي زاده، الناشر: دار الفكر - بيروت.
- 49- الفقه الإسلامي وأدلته، المؤلف الدكتور: وهبة الزحيلي، الناشر: دار الفكر - سوريا، الطبعة الرابعة.
- 50- فقه البيوع على المذاهب الأربع، المؤلف: محمد تقى العثمانى، الناشر: مكتبة معارف القرآن - باكستان، عام: 1436 هـ.
- 51- فقه الهندسة المالية الإسلامية، المؤلف الدكتور: مرضي العنزي، الناشر: كنوز إشبيليا - الرياض، الطبعة الأولى، عام: 1436 هـ.
- 52- الكتاب المصنف في الأحاديث والأثار (مصنف ابن أبي شيبة)، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله العبسي، الناشر: الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، عام: 1409 هـ، تحقيق: كمال يوسف.
- 53- المبسوط، المؤلف: محمد بن أحمد السرخسي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، عام: 1414 هـ.
- 54- مجموع الفتاوى، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية، عام: 1416 هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم.
- 55- المجموع شرح المذهب، المؤلف: يحيى بن شرف النووي، مع تكميلة السبكى والمطيعى، الناشر: دار الفكر، مصورة من عدة طبعات مصرية.
- 56- المحلى بالأثار، المؤلف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسى الظاهري، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الثالثة، عام: 1424 هـ، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري.
- 57- مختصر المزنى (مطبوع ملحقاً بالأم للشافعى)، المؤلف: إسماعيل بن يحيى المزنى، الناشر: دار المعرفة - بيروت، عام: 1410 هـ.



د. ياسر بن عبد الرحمن العدل

- 58- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل، الناشر: دار الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، عام: 1421 هـ، المحقق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وأخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي.
- 59- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)، المؤلف: مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- 60- المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق الصناعي، الناشر: المجلس العلمي - الهند، الطبعة الثانية، عام: 1403 هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- 61- معالم السنن، المؤلف: حمد بن محمد الخطاب، المعروف بالخطابي، الناشر: المطبعة العلمية - حلب، الطبعة الأولى، عام: 1351 هـ.
- 62- المعاملات المالية أصلها ومعاصرة، المؤلف الدكتور: دبيان الدبيان، الطبعة الثانية عام: 1434 هـ.
- 63- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان الطبراني، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
- 64- معرفة السنن والأثار، المؤلف: أحمد بن الحسين الخراساني البهقي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي، دار قتبة - بيروت، دار الوعي - حلب، دار الوفاء - القاهرة، الطبعة الأولى، عام: 1412 هـ، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي.
- 65- المغني، المؤلف: عبد الله بن أحمد بن قدامة الحنفي، الشهير بابن قدامة المقدسي، الناشر: مكتبة القاهرة - القاهرة، عام: 1388 هـ.
- 66- المنقى شرح الموطأ، المؤلف: سليمان بن خلف القرطبي الباقي الأندلسي، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى، عام: 1332 هـ.
- 67- المواقفات، المؤلف: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى، عام: 1417 هـ، تحقيق:



- مشهور بن حسن آل سلمان.
- 68- **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**, المؤلف: محمد الطرابلسي الرعيني المالكي, المعروف بالحطاب, الناشر: دار الفكر - بيروت, الطبعة الثالثة, عام: 1412 هـ.
- 69- **الموسوعة الفقهية الكويتية** الصادرة عن وزارة الشؤون الإسلامية بالكويت.
- 70- **موطأ مالك**, رواية أبي مصعب الزهراني, المؤلف: مالك بن أنس, الناشر: مؤسسة الرسالة, عام: 1421 هـ, تحقيق: بشار عود ومحمد خليل.
- 71- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**, المؤلف: محمد بن أحمد الذهبي, الناشر: دار المعرفة - بيروت, الطبعة الأولى, عام: 1382 هـ, تحقيق: علي محمد البجاوي.
- 72- **نصب الراية لأحاديث الهدایة**, المؤلف: عبد الله بن يوسف الزيلعي, الناشر: الريان - بيروت, الطبعة الأولى, عام: 1418 هـ, قدم للكتاب: محمد البنوري, صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الفنجاني إلى كتاب الحج, ثم أكملها محمد الكاملفوري, تحقيق: محمد عوامة.
- 73- **نظريّة العقود**, المؤلف: أحمد بن تيمية, تحقيق: ناصر الدين الألباني.
- 74- **نيل الأوطار**, المؤلف: محمد الشوكاني, الناشر: دار الحديث - مصر, الطبعة الأولى, عام: 1413 هـ, تحقيق: عصام الدين الصبابطي.
- 75- **الهدایة في شرح بداية المبتدى**, المؤلف: علي بن أبي بكر الفرغاني المرغيناني, الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت, تحقيق: طلال يوسف.



## فهرس الموضوعات

3 .....	<b>النقدمة</b>
4 .....	<b>أهمية الموضوع</b>
4 .....	<b>أسباب اختيار الموضوع</b>
4 .....	<b>الدراسات السابقة</b>
6 .....	<b>خطة البحث</b>
7 .....	<b>المبحث الأول، وفيه تعريف البيع وحكمه وحكمته</b>
8 .....	<b>المطلب الأول: تعريف البيع</b>
10 .....	<b>المطلب الثاني: حكم البيع وحكمته</b>
12 .....	<b>المطلب الثالث: البيوع المنهي عنها</b>
13 .....	<b>المبحث الثاني، وفيه مسألة البيعتين في بيعة فتهاً وحديثاً، والفرق بين البيعتين والصفقتين</b>
14 .....	<b>المطلب الأول: الأحاديث الواردة في النهي عن بيعتين في بيعة</b>
21 .....	<b>المطلب الثاني: معنى بيعتين في بيعة</b>
30 .....	<b>المطلب الثالث: الفرق بين بيعتين في بيعة وصفقتين في صفقة</b>
32 .....	<b>الخاتمة</b>
33 .....	<b>الفهارس</b>
33 .....	<b>فهرس الأحاديث النبوية</b>
34 .....	<b>قائمة المصادر والمراجع</b>
42 .....	<b>فهرس الموضوعات</b>



الطباعة

الطبع





**السيرة الذاتية****المعلومات الشخصية:**

الاسم: ياسر بن عبد الرحمن بن صالح العدل.

الميلاد: 1407 هـ / 2 / 8 في مدينة بريدة- منطقة القصيم- المملكة

العربية السعودية.

العمل: أستاذ مساعد في قسم الدراسات الإسلامية - كلية العلوم والآداب بالقرىات - جامعة الجوف- المملكة العربية السعودية.

الجوال: 00966506161147

**المؤهلات العلمية:**

- حصلت على الشهادة الثانوية من المعهد العلمي في مدينة بريدة بتقدير ممتاز وذلك عام 1424 هـ.

- حصلت على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة وأصول الدين في جامعة القصيم تخصص شريعة بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الثانية بمعدل (4.61) من أصل (5) دراسة نظامية. وذلك في عام 1429 هـ / 2008 م.

- حصلت على درجة الماجستير في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الثانية بمعدل (4.52) من أصل (5). وذلك في عام 1432 هـ / 2011 م.

- حصلت على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى بمعدل (4.99) من



أصل (5). وذلك في عام 1438 هـ / 2017 م.

- عُينت محاضراً في جامعة الجوف - كلية العلوم والآداب بالقرىات - قسم الدراسات الإسلامية عام 1433 هـ.
- عُينت أستاذًا مساعدًا في عام 1438 هـ.
- كلفت برئاسة قسم الدراسات الإسلامية بكلية العلوم والآداب بالقرىات - جامعة الجوف في الشهر الثاني من عام 1439 هـ وحتى الآن.

#### البحوث العلمية:

- قمت بعمل عدة بحوث فقهية قدمتها في مرحلة الماجستير والدكتوراه في ذات التخصص وفي غيره. من أبرزها:

- 1- رسالة الدكتوراه بعنوان: اختلاف الفقهاء في فهم النصوص والمعانى الشرعية من خلال كتاب ابن رشد بداية المجتهد ونهاية المقتضى .
- 2- البحث التكميلي لمراحل الماجستير بعنوان: الأحكام الفقهية المبنية على الزيادات الحديثية.
- 4- بحث زواج المسيار وحكمه في الشريعة الإسلامية.
- 5- بحث مسألة اشتراط المرأة طلاق ضرتها مهراً.
- 6- بحث مسألة طهارة الجلد المدبوغ.

واثمة بحوث في مجال التخصص ما زلت في مرحلة البحث والإعداد.  
وعدة بحوث في أصول الفقه . من أبرزها:

- 1- بحث قاعدة: الجنائية إذا حصلت من فعل مضمون ومهدر.
- 2- الأحكام التكليفية.
- 3- التخصيص.
- 4- قواعد أصولية مستنبطة من كتاب المغني لابن قدامة المقدسي.



وغيرها من البحوث.

سائلاً المولى القدير أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

